

## اسما الفاعل والمفعول عملاً ودلالة (دراسة نظرية تطبيقية في سورة البقرة)

د. أيمن مصطفى طه سلطان\*

## المستخلص:

هدفت هذه الدراسة لبيان عمل اسمي الفاعل والمفعول في سورة البقرة، وتطرقنا إلى دراسة اسمي الفاعل والمفعول من حيث الاشتقاق والصياغة الصرفية، والأحكام النحوية وتوضيح دلالة المعاني، كما بينت آراء النحويين المختلفة حول شروط عمل اسم الفاعل. وكان منهج الدراسة استقرائياً وصفيّاً تحليلياً، وذلك من خلال شرح القاعدة النحوية وبيان آراء العلماء فيها، ثم الترجيح بين كلامهم. وعمدت الدراسة إلى تطبيق الجانب النظري في سورة البقرة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: صيغة (فاعل) تدل على الحدوث والتجدد ولكن هناك قرائن تصرفها فتدل على الدوام مثل صفات الله تعالى.

## ABSTRACT:

This study aimed at explaining the function of Subject and object in Sorah Albagara. And this study Investigated the Subject and object interims of Derivation, grammatical phrasing and explaining meaning. As if explains the different Grammarian Opinions in teams of it's Functions and conditions. The method of the study was inductive, descriptive and analytical. During explaining the grammatical rules and explaining the scholars' opinions, the researcher has taken them into consideration and the study based on the theoretical side in Sorah Albagara, and the researcher has come up with the following results: The subject formula do note for actions and renewal Bat there are consorts in their inflection which don note to continuity such as allah attributions.

## الكلمات المفتاحية:

الاشتقاق - الوظيفة - الوصف - المعنى

• قسم الأساس - كلية التربية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المقدمة:

(هو اسم مصوغ للدلالة على الحدث ومن وقع منه أو تعلق به، على جهة الحدوث والطرء).<sup>(4)</sup> فدلالة وقع منه تعني: قيام الفاعل بالفعل إرادياً، وتعلق به تدل على أن الفاعل يتلقى الفعل بغير إرادة ذاتية فإذا قلنا مثلاً: الضوء خافت، فقد عنينا الدلالة على الخفوت وما تعلق به. والخفوت في الفاعل على وجه الحدوث والطرء.

وجاء في التسهيل: (هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع لمعناه أو معنى الماضي).<sup>(5)</sup>

فالتعريف الذي ارتضاه صاحب التسهيل لا يخرج عن التعريف الأول، ولكنه يزيده إيضاحاً على الفاعل فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول، وما بمعناه، وخرج بالتأنيث نحو هيف؛ فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير؛ لأن مؤنثه هيفاء، وكذلك معنى المضارع أو معنى الماضي نحو: ضامر الكشح، مما يدل على الاستمرار. ويرى الصيداوي - وهو من المحدثين - أن كلمة (حدث) في التعريف باسم الفاعل لا معنى لها بقوله:

وفي إيراد كلمة الحدوث تشويش وإحكام لا مسوغ له؛ وقد كان يمكن أن نتعاقل عن إيرادها، فلا نتوقف عندها؛ لولا ما يؤدي إليه إحكامها هنا، من تعريج على عكس (الحدوث) وهو الديمومة والثبوت).<sup>(6)</sup>

يبدو أنه يتخوف من أن يلتبس اسم الفاعل بالصفة المشبهة، كما يعني فتح باب الموازنات والمقارنات والمقابلات، والفروق بين قولنا: خالد مالك كتاب مثلاً وبين الله مالك علم الساعة فهو يريد أن تزلحق هذه

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الرسول المصطفى، وبعد:

فقد وصف الله تعالى القرآن بقوله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾<sup>(1)</sup> ، وقد أتى عليه بالقول: ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾<sup>(2)</sup> ، وهذا يعني أن هذا الكتاب الخالد هو عربي المفردات والتراكيب والأساليب، وهو المصدر الأول للتقعيد النحوي، لهذا جاءت هذه الدراسة موسومة (بعنوان) اسما الفاعل والمفعول عملاً ودلالة ، وذلك من خلال التطبيق في سورة البقرة . وتتبع أهمية الدراسة في أنها تعرضت لعمل اسمي الفاعل والمفعول ودلالاتهما النحوية مع بيان آراء العلماء في ذلك، أتبع الباحث المنهج الوصفي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الآتي :

1. التعرف على اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول (صياغة وعملاً ودلالة).
2. توضيح شروط عمل اسمي الفاعل والمفعول واختلاف النحاة فيها.
3. دراسة عمل اسمي الفاعل والمفعول ودلالاتهما بطريقة إحصائية في سورة البقرة.

اسم الفاعل: تعريفه وصوغه ودلالته :

تعريفه:

عرّفه ابن هشام بأنه (الوصف الدال على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته)<sup>(3)</sup>

ويتضح من العرض أن اسم الفاعل يدل على ذات معينة حصل منها حدث مع الدلالة على أن هذا الحدث لم يكن حادثاً من قبل، فضارب، وأكل مثلاً، كل واحد منهما يدل على ذات وقع منها الحدث وهو الضرب والأكل. ومن التعريفات:

<sup>(4)</sup> عبد الحميد مصطفى السيد(1898م) المغنى في علم الصرف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان - الأردن، ص200.

<sup>(5)</sup> ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين(1967م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب للطباعة والنشر، ص136.

<sup>(6)</sup> الصيداوي، يوسف(د.ت) الكفاف، ج2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ، ص639.

<sup>(1)</sup> سورة الزمر، الآية ٢٨

<sup>(2)</sup> سورة هود، الآية ١

<sup>(3)</sup> ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (د.ت) قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين، دن، ص379.

يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل) بأن نأتي بالمصدر ندخل عليه من التغيير ما يجعله على الوزن السالف وفي هذا قول الميداني:

(كُلُّ فِعْلٍ مَاضِيَةٍ عَلَى (فَعَلٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ فَإِنَّ النَّعْتُ مِنْهُ عَلَى فَاعِلٍ نَحْوِ نَاصِرٍ وَضَارِبٍ وَمَانِعٍ. وَكُلُّ فِعْلٍ مَاضِيَةٍ عَلَى (فَعَلٍ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ فَإِنَّ الْفَاعِلَ مِنْهُ يَجِيءُ عَلَى وَجْهِ: مِنْهَا أَنْ يَجِيءَ عَلَى فَعَلٍ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا وَهُوَ الْقِيَاسُ نَحْوِ تَعَبٍ فَهُوَ تَعَبٌ، وَرَبِمَا جَاءَ عَلَى فَاعِلٍ نَحْوِ ضَحِكٍ فَهُوَ ضَاحِكٌ، وَلَعِبٍ فَهُوَ لَاعِبٌ).<sup>(12)</sup>

وذكر ابن خالويه في مجي (فاعل) من فَعَلٍ قَائِلًا: (ليس في كلام العرب فَعَلٌ عَلَى فَاعِلٍ إِلَّا حَرْفَانِ: فَرَهُ الْحِمَارُ فَهُوَ فَارَةٌ، وَعَقَرَتِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ).<sup>(13)</sup> وَالْفَارَةُ هُوَ الْحَاذِقُ بِالشَّيْءِ وَقَدْ فَرَهُ يَفْرُهُ فَهُوَ فَارَةٌ وَيُقَالُ لِلْحِمَارِ وَالْبِغْلِ.<sup>(14)</sup>

وصيغة فاعل المتقدمة لا بد أن يتحقق فيها أمران: (أن يكون ماضيها الثلاثي متصرفاً، وأن يكون معنى مصدره غير دائم، لأن الماضي الجامد مثل (نعم) و(عسى) و(ليس) لا يكون له مصدر، ولا اسم فاعل، ولا شيء من المشتقات الأخرى)<sup>(15)</sup>.

#### صوغه من المعتل:

(إن كانت عين الفعل مُعَلَّةً تتقلب في اسم الفاعل همزة، فاسم الفاعل من (باع - يبيع، وصاد يصيد، وقام يقوم، وقال يقول، بائع وصائد، وقائم، وقائل).<sup>(16)</sup>

المسألة ما بعد الصفة المشبهة حتى لا يكون البحث في شيئين نجعل الثاني منهما.

وكلمة (حدث) الواردة في التعريف إنما قصد منها التمييز بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به؛ لأنها تدل على الثبوت والديمومة. ولعل ما أورده صاحب الأمالي يؤيد ذلك: (وقولنا: على معنى الحدث يخرج الصفة المشبهة فإنها تدل على الثبوت).<sup>(7)</sup>

ومنهم من وصفه بأنه ذات مبهمة بقوله: (اسم دل على ذات مبهمة قامت بحدث معين. وذلك مثل قائم فإنه يفهم منه ذات مبهمة اتصفت بالصفة المعينة وهي القيام).<sup>(8)</sup>

أما صيغة اسم الفاعل التي تدل دائماً على التجدد والحدث فقد توجد بعض القرائن التي تصرف هذه الصيغة عن التجدد مثل قولهم: (قد توجد قرينة معنوية تصرف صيغة فاعل عن التجدد والحدث فتدل على

الثبوت والدوام نحو قوله تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(9)</sup> وقوله: ﴿قَالُوا أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَنَاتُ الْمُنْتَصِلَاتُ﴾<sup>(10)</sup> فكل هذه الصفات المتصلة بالله سبحانه وتعالى ليست طارئة ولا مؤقتة بوقت محدود).<sup>(11)</sup>

فالصفات المذكورة في الآية تختص كلها بالله فلا يليق بذاته إلا القدم والثبوت، وهذا يوضح أن صيغة فاعل قد تؤدي مودى الصفة المشبهة فتزد بوزن معين ويراد بها دلالة أخرى بحسب القرينة المعنوية.

#### صوغ اسم الفاعل:

<sup>(12)</sup> الميداني، احمد بن محمد(د.ت) نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ص23.

<sup>(13)</sup> المغنى في علم الصرف، عبد الحميد مصطفى، هامش، ص2001.

<sup>(14)</sup> الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، مرجع سابق، ص2243.

<sup>(15)</sup> عباس حسن(1964م) النحو الوافي، ط2، ج3، دار المعارف، مصر، ص196.

<sup>(16)</sup> الغلابيني، مصطفى(1973م) جامع الدروس العربية، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، وعبد العزيز سيد الأهل، ط12، ج1، المكتبة العصرية، بيروت، ص182.

<sup>(7)</sup> ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر(1986م) الأمالي النحوية، تحقيق: عدنان صالح مصطفى، ط1، دار الثقافة، قطر الدوحة، ص43-44.

<sup>(8)</sup> السباطي والمرصفي(1988م) رسالتان في علم الصرف، تحقيق: أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص201.

<sup>(9)</sup> سورة الفاتحة، الآية (4).

<sup>(10)</sup> سورة الأنعام، الآية (96).

<sup>(11)</sup> مصطفى أحمد النماز، الضياء في تصريف الأسماء، ط4، مطبعة السعادة، ص92.

أي: لا معصوم. وقال تعالى: ﴿حَرَمَاءَ امْتَنَا﴾<sup>(23)</sup> أي: مأموناً<sup>(24)</sup>.

ومن أمثلة مجيء (فاعل) مراداً به (مفعول) قول جرير:

إِنَّ الْبَلِيَّةَ مَنْ تَمَلَّ كَلَامَهُ  
فَأَنْفَعُ فُؤَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ<sup>(25)</sup>

أي: من حديث الموموق وهو المعشوق<sup>(26)</sup>.

ذكر ابن خالويه قولهم:

(أَسَمْتُ الْمَاشِيَةَ فِيهِ سَائِمَةً، وَلَمْ يَقُولُوا مُسَامَةً، وَهَذَا

نادر، قال الله تعالى: ﴿فِيهِ شَيْمُوكَ﴾<sup>(27)</sup> من (أَسَامَ يَسِيمُ).<sup>(28)</sup>

ولكن لفظة (أَسَمْتُ) المتقدمة ربّما أرادوا بها معنى آخر: (وأحسبهم أرادوا أَسَمْتُهَا أَنَا فَسَامَتْ هِيَ، فِيهِ سَائِمَةٌ، كَمَا

يقال: (أَذْخَلْتُهُ الدَّارَ فَهُوَ دَاخِلٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(29)</sup> ولم يقلْ إنباتاً، والمعنى والله أنبتكم فنبتم نباتاً).<sup>(30)</sup>

صوغه من غير الثلاثي:

قال ابن مالك:

وَزَيْتَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ  
مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوْصِلِ<sup>(31)</sup>

\*\*\*

مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا

وَصَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

أي يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على وزن مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف

<sup>(23)</sup> سورة العنكبوت، الآية (67).

<sup>(24)</sup> الثعالبي، فقه اللغة، ص365.

<sup>(25)</sup> جرير (1964م) ديوان جرير، دار صادر، بيروت، ص314.

<sup>(26)</sup> الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ص365.

<sup>(27)</sup> سورة النحل، الآية (10).

<sup>(28)</sup> ابن خالويه، الحسين (1979م) ليس في كلام العرب، تحقيق:

احمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، ص112.

<sup>(29)</sup> سورة نوح، الآية (17).

<sup>(30)</sup> ابن خالويه، ليس في كلام العرب، مرجع سابق، ص112.

<sup>(31)</sup> الصبان (د.ت) حاشية محمد بن علي الصبان، على شرح علي

بن محمد الاشموني، لألفية ابن مالك، تحقيق: مصطفى حسين أحمد،

ج2، دار الفكر، بيروت، ص321.

فالأصل بايع، وصايد، وقاوم، وقاول، ولكن حدث إعلال بقلب الواو والياء همزة، وإذا كان الفعل ناقصاً مثل (رمى) و(دعا) فيكون اسم الفاعل (رام) و(داع) لأن أصلهما رامي، وداعي فاستنقلت الضمة على الياء فحذفت للتخفيف، فالتقي ساكنان بعد ذلك وهما الياء والتونين فحذفت الياء للتخلص من الساكنين. وأما معتل العين المتحرك ففيه:

مجيء لفظ فاعل مراداً به مفعول

قد يأتي (فاعل) مراداً به اسم المفعول قليلاً كقوله تعالى:

﴿هُوَ فِي عَيْشَةِ رَأْسِي﴾<sup>(17)</sup> أي مرضية، وكقول الشاعر:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ بُغْيَتِهَا

وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي<sup>(18)</sup>

وعليه يكون المعنى لا تسع إلى اكتساب المعالي، فإنك لست حرياً بها، بل حسبك أن تطعم الطعام وتكتسي الأردية، فتكون لالة (فاعل) في الآية القرآنية بمعنى (مفعول) وكذلك البيت.

وجاء في الكافية:

﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾<sup>(19)</sup> أي: ماء مدفوق، وكذا يكون

اسم الفاعل بوزن المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ

مَائِيًا﴾<sup>(20)</sup> أي: آتياً).<sup>(21)</sup>

وما تقدم يجعل صيغة المفعول أيضاً يراد بها الفاعل. ولكن الكثير إتيان (فاعل) بمعنى (مفعول) يقول الثعالبي: (تقول العرب: سرُّ كاتِمٍ، أي مكتوم. ومكانٌ عامِرٌ، أي معمور. وفي القرآن: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(22)</sup>

<sup>(17)</sup> سورة الحاقة، الآية (21)، والقارعة، الآية (7)

<sup>(18)</sup> البيت للحطينة من كلمة يهجو فيها الزبيرقان بن بدر، ديوان

الحطينة (1987م) برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمات محمد

أمين طه، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص5.

<sup>(19)</sup> سورة الطارق، الآية (6)

<sup>(20)</sup> سورة مريم، الآية (61)

<sup>(21)</sup> الاسترلابادي، رضي الدين محمد الحسن (د.ت) شرح كافية ابن

الحاجب، تحقيق: اميل بديع يعقوب، ج3، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ص485.

<sup>(22)</sup> سورة هود، الآية (43).

للفرق بينهما؛ كسروا ما كان من ذلك مؤنثاً على (فواعل) نحو: (امرأة ضاربة)، و(نساء ضاربات) و(جارية جالسة)، و(نساء جوالس). وكرهوا أن يجمعوا عليه المذكر، وإن كان أصلاً، لئلا يلتبس البناء. ولم يخالفوا التباسه بالاسم).<sup>(36)</sup>

ولعل هذا يرجع للفروق بينهما؛ لأنّ الصفة مأخوذة من الفعل، والبناء السالف ذكره يجري على ما فيه تاء، وما لا تاء فيه ومثّل بقوله: (حائض)، و(حوائض)، و(طامث)، و(طوامث) ونجدهم يقولون: (حيض) و(حسّر)، وقالوا (نائمة) و(نوم) هذا إذا أرادوا جمع مؤنث الصفة التي هي على وزن فاعل.<sup>(37)</sup>

ودخول التاء على اسم الفاعل الخاص بالمؤنث لا داعي له، لأنّ هناك صفات تناسب الأنثى وتكوينها الجسمي؛ فلا نحتاج عندئذٍ للتاء للتمييز مثل (حامل) و(مرضع) فنقول: ولدت الحامل وصارت مرضعاً. ولكن إذا دلت الصفة على شيء آخر ذكرنا التاء كما ذكر عباس حسن بقوله: (وحذف التاء من حامل يُستحسن إذا كانت بمعنى (حبل)، أمّا إذا كانت بمعنى التي تحمل فوق رأسها فلا تحذف).<sup>(38)</sup>

#### اشتقاق اسم الفاعل من العدد ودلالاته:

قال ابن الحاجب: (جاز بناء اسم الفاعل من الأثنين إلى العشرة، إذ لكلٍ منهما فعل، ومصدر، نحو: (تثيت الأحد ثنياً)، و(ثلثت الأثنين ثلثاً)، وكذا (ربعت الثلاثة)، إلى: (عشرت التسعة)؛ والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف حلق، مثل (أربع)، و(أربع) و(أربع).<sup>(39)</sup>

ويكون اسم الفاعل المشتق من العدد على معنيين:

أحدهما: أن يكون المراد بفاعل واحد من جماعة مثل قولنا: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، وخامس خمسة. فقولنا: ثاني من: ثاني اثنين، بمنزلة أحد اثنين، وعلى هذا قوله

المضارعة، وكسر قبل الأخير مطلقاً. سواء كان مكسوراً في المضارع مثل (مُنْطَلِق)، و(مُسْتَخْرَج)، أو مفتوحاً مثل (مُتَكَلِّم) و(مُنْتَخِرَج) وكسر الحرف قبل الأخير قد يكون ظاهراً أو مقدراً.

قد يكون الكسر ظاهراً كما في مثل (مُسْتَضِيء)، و(مُسْتَدِير، ومختار).<sup>(32)</sup> و(مُسْتَضِيء) أصلها (مُسْتَضَوِي) وكذلك (مُسْتَدِير) أصلها (مُسْتَدَوِير) ولكن حدث إعلال بالنقل حيث نُقِلَت الكسرة في الفعلين إلى الساكن الصحيح قبلها، وجيء بالياء لمناسبة الحركة. أمّا كلمة (مُخْتَار) فأصلها (مُخْتِير) فقلبت يؤها ألفاً لأنها تحركت وانفتح ما قبلها. إذن القياس من غير الثلاثي هو ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره.

وقد وردت ألفاظ لاسم الفاعل من الرباعي تخالف الوزن الصرفي السابق وهذا شاذ: (وشذ في اسم الفاعل: وارس، ويافع من أورس، وأيقع، ومُلقح، ومُسَهَب، بصيغة اسم المفعول من ألقح، وأسهب. كما ورد: (أجرأشت الإبلُ فهي مُجرأشة. بفتح الهمزة)<sup>(33)</sup>.

فالكلمات المتقدمة لم تجر على الوزن المعروف فوارس قياسها مورس، كذلك يافع لم تأت على (موقع)، وأسهب، قياسها. مسهب) بالكسر وأخيراً مُجرأشة لم تأت مكسورة الهمزة فقياسها كسر الهمزة فهذه شواذ والشاذ لا يُقاس عليه كما هو معلوم.

(أمّا الورس فهو نبات أصفر فنقول: أورس المكان أي اخضر، واليفاع هو ما ارتفع من الأرض)<sup>(34)</sup> وأجرأش: إذا شاب جسمه بعد هزال<sup>(35)</sup>.

#### دخول تاء التأنيث على اسم الفاعل:

تزداد تاء التأنيث في آخر اسم الفاعل للدلالة على تأنيث الوصف ويكون هذا في الثلاثي وغيره قال ابن يعيش: (اعلم أنّ هذه الصفة لما كانت جارية على الفعل يوصف بها المذكر والمؤنث وتدخل التاء على المؤنث

<sup>(36)</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص302.

<sup>(37)</sup> المرجع السابق، ص302 (بتصرف)

<sup>(38)</sup> النحو الوافي، عباس حسن، مرجع سابق، هامش، ص200.

<sup>(39)</sup> الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ص386.

<sup>(32)</sup> عباس حسن، النحو الوافي، ص200.

<sup>(33)</sup> ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص236.

<sup>(34)</sup> الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ص988.

<sup>(35)</sup> ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص161.

1/ أن تستعمله مفرداً يفيد الاتصاف فنقول: ثالث، ورابع  
مثل قول الشاعر:

تَوَهَّمَتْ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا  
بِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٍ<sup>(46)</sup>

2/ أن تستعمله مع العشرة، ليفيد الاتصاف بمعناه مقيّداً  
بمصاحبة العشرة فنقول: (حادي عشر) إذا أردت المذكر،  
(وحادية عشر) للمؤنث.<sup>(47)</sup>

وكذلك جاز لنا أن نجريه على الألفاظ الأخرى فنقول:  
(الجزء الخامس عشر)، و(الصفحة السابعة عشرة).

وأورد ابن عصفور في المقرب:

(ويجوز في ثالث لغتان، إثبات الناء وإبدالها ياءً، فيقال:  
ثالي، وثاليه، وعلى ذلك قوله:

يَفْذِيكَ يَا رَوْعَ أَبِي وَخَالِي  
قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي<sup>(48)</sup>

فالشاهد في البيت كلمة (الثالي) حيث أبدل الناء ياءً ولم  
يقُل (الثالث).<sup>(49)</sup>

ويجوز كذلك في خامس، وخامسه، إثبات السين، وإبدالها  
ياءً، وعلى ذلك قول الحادرة:

مَضَّتْ ثَلَاثَ سِنِينَ مُتْنُ حَلِّ بِهَا  
وَعَامَ حَلَّتْ وَهَذَا الثَّابِعُ الْخَامِي<sup>(50)</sup>

فالشاهد قوله (الخامي) حيث أبدل السين ياءً ولم يقل  
(الخامس). وكذلك في سادس وسادسة نجد الإبدال مثل  
قوله:

يُؤَيِّرِلُ أَعْوَامٍ أَدَاعَتْ بِحُمْسَةِ

<sup>(46)</sup> قائله: النابغة الذبياني، انظر: ديوانه، تحقيق: كرم البستاني،  
المكتبة الثقافية، بيروت، ص79.

<sup>(47)</sup> ابن هشام، أبو محمد عبد الله (1956م) أوضح المسالك إلى  
ألفية ابن مالك، ومعه كتاب هداية السالك، تحقيق: محمد محي الدين،  
ط1، ج3، مطبعة السعادة، مصر، ص223-225 (بتصرف).

<sup>(48)</sup> لم أعثر على قائل له.

<sup>(49)</sup> ابن عصفور، علي بن مؤمن (1971م) المقرب، تحقيق: أحمد  
عبد الستار الجوادي، عبد الله الجبودي، ط1، ج1، دن، ص351.

<sup>(50)</sup> البيت للحادرة الذبياني (1991م) ديوان الحادرة الذبياني، إملاء،  
عبد الله محمد العباس الزبيدي الأصمعي، تحقيق: ناصر الدين  
الأسد، ط3، دار صادر، بيروت، ص106.

عزَّ وجلَّ: ﴿ثَانِيكٌ أَتَيْنَ إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ﴾<sup>(40)</sup>،  
وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ اللَّهُ تَالِكٌ تَلَدَتْهُ  
﴾<sup>(41)</sup>.

فالمعنى المذكور لا يجوز أن نعمله إعمال اسم الفاعل،  
لأنه بمنزلة قولنا أحد اثنين أمَّا الضرب الثاني كقولك:  
ثالث اثنين، وخامس أربعة ففيه:

(وهذا يجري على قولك: خمستُ أربعةً، وثلثتُ اثنين،  
وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾<sup>(42)</sup>

وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ  
رَابِعُهُمْ﴾<sup>(43)</sup>.<sup>(44)</sup>

فالضرب الثاني هو كسائر أسماء الفاعلين في الأعمال.

وأجاز سيبويه اشتقاق اسم الفاعل من المتجاوز للعشرة،  
ما هو بمعنى التصيير، خلافاً للأخفش، والمازني  
والمبرد.

وذكر الرضي ما قاله أبو عبيدة حيث جوَّز أن تقول:

(كانوا تسعةً وعشرين فثلاثتهم)، أي: جعلتهم ثلاثين،  
وكانوا (تسعة وثلاثين فربعتهم)، أي: جعلتهم أربعين،  
وهكذا إلى المائة.

قال السيرافي: إن كثيراً من النحويين يمنعون الاشتقاق  
بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة، وهذا هو القياس.  
قال: ومنهم من يجيزه، ويشنقه من لفظ النيف، فيقول:  
(هذا ثاني أحد عشر، وثالث اثني عشر)<sup>(45)</sup>.

وعلى النحو الذي ذكر لا يكون المصير في صورة اسم  
الفاعل؛ لأنَّ (ثلاثة عشر) مثلاً لا يمكن أن نشق منها  
فعالاً يجري اسم الفاعل عليه. وقد وردت معانٍ أخرى  
لاسم الفاعل المشتق منه العدد:

<sup>(40)</sup> سورة التوبة، الآية (40).

<sup>(41)</sup> سورة المائدة، الآية (73).

<sup>(42)</sup> سورة الكهف، الآية (22).

<sup>(43)</sup> سورة المجادلة، الآية (58).

<sup>(44)</sup> التكملة، مصدر سابق، ص70.

<sup>(45)</sup> الرضي، كافية ابن الحاجب، ج3، ص386، (بتلخيص  
وِتصرف).

وَقَعْتُذُنِي إِنْ لَمْ يَقِ اللهُ سَادِيَاً<sup>(51)</sup>

فالشاهد في قوله (ساديًا) حيث أبدل السين ياءً ولم يقل (ساديًا). وهناك من يقول (سات) حيث يدغم الدال فيها بعد قلبها تاءً.<sup>(52)</sup> وربما كان قول الشاعر لضرورة الشعر.<sup>(53)</sup>

**اسم المفعول: تعريفه وصوغه ودلالته**

**تعريفه:**

**اسم المفعول هو:**

(ما اشتق من فعل، لمن وقع عليه) يعني جرى عليه، أو جرى مجرى الموقوف عليه ليدخل فيه نحو: (أوجدت ضرباً) فهو مُوجَد، و(علمت عدم خروجك)، فهو معلوم. وسمي اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر، إذ المراد المفعول به الضرب، أي: أوقعته عليه).<sup>(54)</sup>

**صوغ اسم المفعول:**

**صوغه من الثلاثي المجرد:**

يأتي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدي: كَمَضْرُوبٍ، وَمَقْصُودٍ، وَمَعْلُومٍ، ومن اللازم كَمَدْخُولٍ عليه، ومَمْرُورٍ به.

واختيرت هنا الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لأنّ الواو لا تزداد، والياء والألف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريباً من مخرج الواو لأنهما من الشفتين.<sup>(55)</sup>

ومن العرض السابق نلاحظ أنّ اللازم والمتعدي اشتركا في وزن مفعول.

**صوغه من المعتل:**

يمكن اشتقاق اسم المفعول من الأجوف بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحة مثل:

<sup>(51)</sup> قائله مجهول.

<sup>(52)</sup> المقرب، ص351.

<sup>(53)</sup> إميل بديع يعقوب (1999م) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط2، ج2، شاهد رقم 1071، دار الكتب العلمية، بيروت.

<sup>(54)</sup> الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ص497.

<sup>(55)</sup> خالد عبد الله الأزهرى، التصريح على التوضيح، على ألفية ابن مالك، مطبعة حجازي، ج2، المكتبة التجارية، مصر، ص79.

قال - يَقُول - مَقُول

لام - يَلُوم - مَلُوم

باع - يَبِيع - مَبِيع

هاب - يَهَاب - مَهَيْب<sup>(56)</sup>

فالفعل قال هو أجوف واوي وأصل مَقُول (مَقُول) فحدث إعلال بنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها؛ فاجتمع ساكنان الواو الأولى الأصلية وواو المفعول الزائدة فحذفت واو (مفعول) فصارت مَقُول أما باع فهو أجوف يأتي فاسم المفعول منه مبيوع، أعل بالنقل ثم الحذف (وندر إثبات واو (مفعول) فيما عينه واواً فقالوا: (ثوبٌ مَصُونٌ)، و(مسكٌ مَدْوُوفٌ) و(فرسٌ مَقْوُودٌ) وهو سماعي لا يقاس عليه)<sup>(57)</sup>.

ولكن إثبات الواو هي لغة (بنى تميم) فيتمون مفعولاً من الياء، ولا يتمونه من الواو، وأورد ابن جني:

(وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يتمون مفعولاً من الياء، فيقولون: (مَبِيعٌ)، و(مَعْيُوبٌ)، فإذا كان من الواو لم يتموه، ولا يقولون: في (مَقُول: مَقُول): ولا في (مَصُوغ) (مَصُونُوغ) البتة).<sup>(58)</sup>

وأتموا في الياء، لأن الضمة مع الياء أخف من الواو، وإذا وجدوا الضمة على الواو فرؤوا منها إلى الهمزة كقول الراجز:

بِكَلِّ دَهْرٍ قَدْ بَسْتُ أَثُوبَا

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعاً أَشْهَبَاً<sup>(59)</sup>

فالشاهد فيه جمع (ثوب) على أثوب لاستتقال الضمة على الواو.

<sup>(56)</sup> عبد الحميد مصطفى، المعنى في علم الصرف، مرجع سابق، ص217.

<sup>(57)</sup> الغلابيني، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ص187.

<sup>(58)</sup> ابن جني، أبي عثمان المازني البصري (د.ت) المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ص246.

<sup>(59)</sup> قائله معروف بن عبد الرحمن، أو لحميد بن ثور، وبلا نسية في أوضح المسالك، انظر: معجم الشواهد النحوية، إميل بديع، ج3، شاهد رقم 1111، مرجع سابق.

قد يستخدم مصدر الفعل بمعنى مفعول كقوله تعالى:  
﴿وَلَا يُحِطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ (64) أي: من معلومه،  
وقوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (65) أي: المصيد، وقوله:  
﴿فَلَمَّا بَلَغَ لَبَّاسُ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ (66) أي:  
مذكوكا. (67)

**باب أفعله فهو مفعول:**

ومما ورد في هذا الباب قولهم :

أحببه فهو : محبوب

أبرز الكتاب فهو : مبروز

أجنه الناس فهو : مجنون

أحزنه الأمر فهو : محزون

أحمه المرض فهو : محموم

أزكمه الهواء فهو : مزكوم

**إعمال اسم الفاعل المجرد:**

قال العكبري:

(إنما أعمل اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال

لوجهين:

**أحدهما:** أنه جارٍ على المضارع في الحركات والسكنات  
في الأغلب ولكن مثل (مضروب) فكان قياسه (مضرب)  
على زنة (يضرب). ولكنهم زادوا الواو ليفصل الثلاثي  
من الرباعي، وفتحوا الميم لتقل الضمة على الواو.

**الثاني:** أن الأسماء لا تعمل، كما أن الأصل في الأفعال  
الآ تعرب، إلا أن المضارع أعرب لمشابهة اسم الفاعل،  
فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في  
الحال أو الاستقبال. (68)

**عمل اسم الفاعل المجرد:**

يقول ابن مالك:

ومن أنم فقال (معيوب) شجعه على ذلك سكون ما قبل  
الياء فجرت مجرى الصحيح وقيل أنهم يقولون: (ثوب)  
مصوون) وأنشدوا قول الراجز:

والمسك في عنبره المدووف. والأشهر مدوف (60)

والمدووف هو المبلول. كذلك ورد شعرٌ فيه إتمام  
للأجوف كقول الشاعر:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا

وَأَخَالَ أَنْكَ سَيِّدًا مَّعِينًا (61)

**صوغه من غير الثلاثي:**

ويصاغ قياساً على مصدر الماضي من غير الثلاثي  
بالإتيان بمضارعه وقلب أوله ميماً مضمومة مع فتح ما  
قبل الآخر. فاسم المفعول من (سارع) هو (مُسَارِع) ومن  
(هَدَم) هو (مُهَدَم). (62)

وفتح الحرف قبل الأخير يكون ظاهراً في مثل (مُدْحَرَج)  
ومُقَدَّرًا في نحو (مُسْتَعَانَ) التي أصلها (مُسْتَعُونَ)، ولكن  
نُقلت الواو إلى الساكن ثم جيء بالألف لمجانسة الحركة.

**ورود (فَعِيل) بمعنى مفعول:**

ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه أربعة أوزان:

1. فَعِيلٌ: مثل (فَتِيلٌ، وَذَبِيحٌ، وَكَحِيلٌ) بمعنى مَقْتُولٌ،  
وَمَذْبُوحٌ، وَمَكْحُولٌ.

2. فَعَلٌ: مثل: (ذَبْحٌ، وَطِحْنٌ، وَطِرْحٌ) بمعنى: مَذْبُوحٌ،  
وَمَطْحُونٌ، وَمَطْرُوحٌ.

3. فَعَلٌ: مثل: (فَنَصٌّ، وَجَزْرٌ، وَعَدَدٌ) بمعنى مَقْتُوصٌ،  
وَمَجْزُورٌ، وَمَعْدُودٌ.

4. فُعْلَةٌ: مثله: (أَكْلَةٌ، وَغُرْفَةٌ، وَمُضْغَةٌ) بمعنى: مَأْكُولٌ،  
وَمَعْرُوفٌ، وَمَمْضُوعٌ. (63)

**استخدام المصدر بمعنى مفعول:**

(64) سورة البقرة، الآية (255).

(65) سورة المائدة، الآية (95).

(66) سورة الأعراف، الآية (143).

(67) محمد خير علوان، المغنى الجديد في علم الصرف، مرجع سابق، ص266.

(68) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ص437.

(60) ابن جني، المنصف، مرجع سابق، ص246.

(61) العباس بن مرداس (1991م) ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، ص156.

(62) عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ص221.

(63) الغلاييني، جامع الدروس العربية، مصطفى، مرجع سابق، ص188-189.



حدث ما يُقَصُّ خبره، ويفرض أنه يحدثه في ذلك الوقت، وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى).<sup>(73)</sup>

والسرُّ في اشتراط كونه للحال أو الاستقبال، أن اسم الفاعل إذا أُريد به الزمان الماضي زال شبهه بالفعل المضارع؛ فلم يبق وجه لعمله حينئذٍ.

وقال الأندلسي مفسراً لحكاية الحال: (ومعنى حكاية الحال أن تقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به حكاية اللفظ، بل المقصود حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ، وإنما يُفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب، وتصوّره له ليتعجب منه، تقول: (رأيت الأسد، فأخذ السيف فاقتله)<sup>(74)</sup>.

وقال ابن يعيش في اسم الفاعل الدال على الماضي: (يكون مضافاً إلى ما بعده بحكم الاسمية فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، ووحشيٌّ قاتلُ حمزة يوم أحدٍ بالإضافة ولا تتونه، كقولك هذا غلامٌ زيدٍ، ولا يجوز هذا غلامٌ زيداً).<sup>(75)</sup>

والنحاة أكثرهم على عكس ما ذهب إليه الكسائي كقول ابن مالك:<sup>(76)</sup>

وَمَنْ سِوَاهُ لَا يُبِيحُ ذَا الْعَمَلِ  
لِلْمَاضِي إِلَّا وَهُوَ مَسْبُوقٌ بِ (أَل)

\*\*\*

وَمَا بِهِ اسْتَشْهَدَ مَحْمُولٌ عَلَى  
حِكَايَةِ الْحَالِ لِهَذَا عَمَلًا

هل يعمل اسم الفاعل المجرد وإن لم يعتمد على شيء قبله؟

كَفَعَلِهِ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعزِلٍ

فإن كان اسم الفاعل مجرداً عملاً فعله من الرفع، والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً نحو: هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً.<sup>(69)</sup>

ويقصد أنه يعمل عمل فعله من ناحية التعدي والسرّ، ولكن بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضي، أي بمكان بعيد عنه. ولفظة الماضي هنا مجازية بمعنى التركيب.

قال ابن هشام: (وخالف في ذلك الكسائي، وهشام، وابن مضاء؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>(70)</sup> وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال).<sup>(71)</sup>

فوجه الاستدلال في الآية الكريمة، أن اسم الفاعل (باسط) معناه ماضٍ؛ بمعنى أن زمن حصوله سابق لنزول الآية؛ لأن أهل الكهف ماتوا قبل أن يُخبر عنهم. مع ذلك عمل في (ذراعيه).

ويرى بعض النحويين أنه لا حجة للكسائي بقولهم: (لا حجة له؛ لأن المعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع لأن الواو في كلبهم للحال، ولذا قال سبحانه: (وَنُقَلِّبُهُمْ) بالمضارع الدال على الحال ولم يقل: (قَلَّبْنَاهُمْ) بالماضي).<sup>(72)</sup>

وأورد ابن هشام كذلك في الشذور قول الجمهور رداً على الكسائي ومن معه في الآية السابقة:

(لا نسلم أن اسم الفاعل فيها ماضٍ باقٍ على مضيه، بل هو دالٌّ على الحال، وعلى حكاية الحال، ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجوداً في

<sup>(73)</sup> ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، لبنان، بيروت، ص387.

<sup>(74)</sup> الكافية، الرضى، مرجع سابق، ص487-488 (بتصرف).

<sup>(75)</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ص77.

<sup>(76)</sup> جمال عبد الله بن مالك (د.ت) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم احمد هريري، ج2، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ص1043.

<sup>(69)</sup> الخصري، محمد الدمايطي الشافعي(1940م) حاشية الخصري، على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج2، دار الفكر، بيروت، ص25.

<sup>(70)</sup> سورة الكهف، الآية (18).

<sup>(71)</sup> ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، مرجع سابق، ص381.

<sup>(72)</sup> الصايغ، محمد بن الحسن(2004م) اللحة في شرح الملحمة، ط1، ج1، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، دن، ص343.

فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (80).

ويبدو أنّ الآية القرآنية تُسقطُ اعتراض أنصار الأخفش، وتُعصِّدُ رأي الجمهور لأنّ (ظهير) على وزن (فعيل) فأخبر بها عن الملائكة وكذلك قول الشاعر:

\* هن صديق للذي لم يشب \* (81)

فهذا دليل آخر على أنّ هذه الصيغة يُخبر بها عن الجمع، فهن جمع وصديق مفرد.

إعمال اسم المفعول وإضافته:

(يجري اسم المفعول على ما يجري على اسم الفاعل من الاقتران (بال) وعدم الاقتران بها. فإن كان مقروناً (بال) عمل مطلقاً، (بغير اشتراط شيء). وإن لم يكن مقترناً بها وجب تحقق الشروط، ومنها: الاعتماد، وعدم التصغير، وأن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال أو الاستمرار التجديدي، فإذا استوفى شروط الأعمال كلها عمل ما يعمل مضارعه المبني للمجهول). (82)

إذن هو يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع المفعول به على أنه نائب فاعل بشروط اسم الفاعل، وإلى ذلك أشار ابن مالك قائلاً:

وكل ما قرّر لاسم فاعل

يُعطي اسم مفعول بلا تفاضل

\*\*\*

فهو كفعل صيغ للمفعول في

معناه: كما عطي كضافاً يكتفي (83)

فالمحلى (بال) يعمل بدون شروط أي ماضياً ومستقبلاً وحالاً نحو: (وصل المأخوذ حقه الآن، أو غداً، أو أمس. وأما إذا لم يكن محلى (بال) فيعمل بشرطين:

ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا يشترط في عمله الاعتماد على شيء فأجازوا إعماله من غير اعتماد نحو قولك: ضارب زيداً عندنا) (77)

فـ(ضارب) وصف لم يعتمد على شيء قبله ولكن عمل فيما بعده وإلى هذا أشار ابن مالك قائلاً:

وقس، وكاستفهام التقي، وقد

يجوز نحو (فائز أولو الرشد)

فهو يجوز عمله لأنّ (فائز) مبتدأ و(أولو) فاعل سد مسد الخير.

وسيبويه يجيز ذلك على ضعف كقول زهير بن مسعود الضبي:

فخبر حن عند الناس منكهم

إذا الداعي الثوب قال: يا لا

فـ(خير) مبتدأ، ونحن فاعل، ولم يسبق (خير) نفي ولا استفهام وكذلك قول الآخر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً

مقالة لهبي إذا الطير مرت (78)

فكلمة (خبير) مبتدأ، وبنو لهب فاعل بخبير، ولم يسبق (خبير) نفي ولا استفهام.

والمعنى أنّ بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه ولا تهمل ما يذكره.

ولكن جمهور النحويين على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا الإعراب وقالوا: (إنّ قوله (خبير) خبر مقدم، وقوله (بنو لهب) مبتدأ مؤخر، والأصل بنو لهب خبير؛ واعتراض أنصار الأخفش بأنّ قوله (بنو لهب) جمع، و(خبير) مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور). (79)

ولكن صيغة فعيل المتقدمة ربما استعملت للمفرد، والمثنى، والجمع بلفظ واحد وقال ابن هشام كذلك:

(80) سورة التحريم، الآية (4).

(81) ابن هشام، قطر الندى، "هامش" مرجع سابق، ص383.

(82) عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ص222.

(83) الأشموني، حاشية الصبان، على الألفية، مرجع سابق، ص306.

(77) أبو حيان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ص184.

(78) لم أجد له قائلاً، ونسبه العلماء لرجل من طي، انظر: معجم الشواهد، حنا جميل حداد، شاهد رقم 433، ص46.

(79) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، "هامش"، ص383.

## مَعْنَى ك (مَحْمُودٌ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)

أصله: الورع محمودٌ مقاصدُه؛ فمقاصده: رفع بمحمود على النيابة، فحوّل إلى: الورع محمودٌ المقاصد: بالنصب، ثم حوّل إلى: محمودٌ المقاصد الورع بالجر. (89) فكلّامه اقتضى أنّ اسم المفعول يمكن أن يضاف إلى مرفوعه وفي هذا يكون اسم المفعول قد انفرد عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه.

(ولكن إذا كان اسم الفاعل غير متعدّد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساعت إضافة إلى مرفوعه، فنقول: (زيدٌ قائمٌ الأب) برفع الأب، ونصبه، وجره، على حدّ (الحسنُ الوجه)، وإن كان متعدّباً لواحد فكذلك عن الناظم بشرط أمن اللبس، والجمهور على المنع، وقال قوم: إن حذف مفعول اقتصاراً وإلا فلا: وهو اختيار ابن عصفور وابن الربيع<sup>(90)</sup> ومثال ذلك قوله: (91)

ما الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمَا

وَلَا الْكَرِيمُ بِمَتَاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

والمعنى إن كان متعدّباً لا يلحق بالصفة المشبهة. فالنصب عندئذ يكون على التشبيه بالمفعول إذا كان معرفة، وعلى التمييز إذا كان نكرة، والجر للإضافة. وكذلك الحال لاسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع ما بعده على الفاعلية وهو ما يقتضيه حال الصفة المشبهة، ولا يكون ما بعده نائباً عن الفاعل كما هو الحال في اسم المفعول وأما: (إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية، وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة، وإن كان نكرة على التمييز، ويجر بالإضافة فمن شواهد الرفع قوله: (92)

بِثُوبٍ وَدِينَارٍ وَشَاؤُ وَدِرْهَمٍ

فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَهُنَا رَأْسُ

(89) الأشموني، حاشية الصبان، مرجع سابق، ص306.

(90) المصدر السابق، ج2، ص207.

(91) قائله مجهول.

(92) لم أعثر على قائله .

1- أن يدل على الحال أو الاستقبال لا على الماضي فلا يقال: أحمد مشكورٌ عملُهُ أمس، ولكن نقول: شكر أحمدٌ على عمله أمس.

2- أن يعتمد على استفهام أو نفي، أو مبتدأ، أو موصوف، أو صاحب حال). (84)

فمثال الاعتماد على الاستفهام مثل: (أمشكورٌ أخوك؟) فـ(أخوك) نائب فاعل سد مسد الخبر، والنفي مثل (ما محمودٌ فعلُك)، والمبتدأ: (أنت معلومٌ خبرُك)، والموصوف (حضر رجلٌ مفهوماً كلامه)، والاعتماد على صاحب الحال نحو: (رأيت أخاك مهضوماً حقاً). وهذا إذا كان اسم المفعول من الفعل المتعدي بنفسه، وأما إذا كان من متعددي بغيره فيدخل حرف جر نحو (زيدٌ ممرورٌ به)، و(الخبرٌ مذهبٌ به).

وإذا كان مضارعه من الأفعال التي تنصب مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه، ويصير مرفوعاً مثله ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوباً. (وقد يعتمد اسم المفعول في عمله على موصوف منوي مثل قوله: (85)

وَنَحْنُ تَرَكْنَا تَعْلِبَ ابْنَةَ وَاثِلِ

كَمَضْرُوبَةٍ رَجُلَاهُ مَنطَعِ الظَّهْرِ

والتقدير كرجل مضروبة رجلاه<sup>(86)</sup>.

وكذلك قول الشاعر: (87)

فَهَيْئٌ مِنْ بَيْنِ مَثْرُكٍ بِهِ رَمَقٌ

صَرَعى وَآخِرُ لَمْ يُثْرِكْ بِهِ رَمَقٌ

فهناك موصوف مقدر أي: رجل متروك. (88)

إضافة اسم المفعول:

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمِ مُرْتَفِعٍ

(84) النحو الوافي، مرجع سابق، ص222.

(85) لتميم بن مقبل، وهو بلا نسبه في همع الهوامع.

(86) ارتشاف الضرب، لأبي حيان، مرجع سابق، ص194،

(بتلخيص).

(87) قائله مجهول.

(88) ابن مالك، التسهيل (2001م) تحقيق: محمد عبد القادر عطا،

وطارق فتحي السيد، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ص415.

وَجَاعِلٌ يَرَادُ بِهِ الْاِسْتِقْبَالُ لِذَلِكَ عَمَلٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى خَالِقٍ فَيَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُصَيِّرٍ فَيَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَيَكُونُ (فِي الْأَرْضِ) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي (97).

كَذَلِكَ تَجُوزُ إِضَافَةُ جَاعِلٍ لِلْمَفْعُولِ إِلَّا إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُمَا كَهَذَا فَلَا يَجُوزُ قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: (وَإِذَا جَازَ إِعْمَالَهُ فَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الْإِضَافَةِ وَالَّذِي نَصَّ عَلَى ذَلِكَ هُوَ سَيَّبُوهُ) (98).

12 ﴿وَأَمَّا أَيْمُونًا بِمَا أَنْزَلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ (99)

فَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي الْآيَةِ هُوَ (مُصَدِّقًا) وَتَكُونُ اللَّامُ فِي (لِمَا) هِيَ زَائِدَةٌ لِلتَّقْوِيَةِ وَمَا اسْمُ مَوْصُولٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ (مُصَدِّقًا) وَقَدْ عَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَجْرُودِ هُنَا لِأَنَّهُ وَقَعَ حَالًا مُؤَكَّدَةً مِنَ الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي (أَنْزَلْنَا) وَهُوَ الْهَاءُ. كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِاللَّامِ وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ اللَّامِ بِـ (مُصَدِّقًا).

13 ﴿إِنَّمَا بِقَرَّةٍ صَفْرَاءَ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسْرُّ النَّظِيرِينَ﴾ (100)

الشَّاهِدُ (فَاقِعٌ لَوْنُهَا) فَلَوْنٌ هُوَ فَاعِلٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ (فَاقِعٌ) وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَعَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَجْرُودِ هُنَا لِأَنَّهُ وَقَعَ نَعْتًا ثَانِيًا لِلْبَقْرَةِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ مِثْلُ النِّعْتِ الْأَوَّلِ (صَفْرَاءَ).

وَفِي (لَوْنُهَا) وَجُوهٌ إِعْرَابِيَّةٌ غَيْرُ الْوَجْهِ السَّالِفِ: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ فَاقِعٌ وَالْوَجْهُ الْآخِرُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَ(تَسْرُّ النَّظِيرِينَ) خَبْرٌ. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو حَيَّانٍ: (وَإِعْرَابُ لَوْنُهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ فَاقِعٌ لَا يَجِيزُهُ الْكُوفِيُّونَ - وَكَوْنُ لَوْنُهَا فَاعِلًا بِفَاقِعٍ جَارٍ عَلَى نِظْمِ الْكَلَامِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ وَلَا تَأْوِيلٍ) (101).

(97) العكبري، أبو البقاء (د.ت) البيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي الجبالي، القاهرة، ص47.

(98) أبو حيان الأندلسي (2001م) تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار المكتبة العلمية،

ط1، ج1، بيروت، لبنان، ص287.

(99) سورة البقرة، الآية 41.

(100) سورة البقرة، الآية 69.

(101) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مرجع سابق، ص417.

ومن شواهد النصب قوله: (93)

ثَوِّصْتِ طَرْفَكَ لَمْ تُرْعَ بِصَفَاتِهَا

لَمَّا بَدَتْ مَجْلُودًا وَجَنَاتِهَا

ومن شواهد الجر قوله: (94)

تَمَتَّى لِقَائِي الْجَوْنَ مَغْرُورٌ نَضَّه

فَلَمَّا رَأَى ارْتِخَالَ ثَمَّتَ عَرْدًا (95)

فَشَاهِدُ الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ (رَأَى) حَيْثُ أُجْرِيَ مَرْفُوعٌ اسْمُ الْمَفْعُولِ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، أَوْ نَائِبٌ فَاعِلٌ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا الرَّفْعُ.

أَمَّا النَّصْبُ فَالشَّاهِدُ أَنَّهُ أُجْرِيَ الْمَفْعُولُ (مَجْلُودًا) مَجْرَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ فِي قَوْلِهِ (وَجَنَاتِهَا) حَيْثُ نَصَبَهَا بِالْكَسْرِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا جَمَعَ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ.

وَأَمَّا الْجَرُّ فَشَاهِدُهُ فِي أَنَّهُ أُجْرِيَ اسْمُ الْمَفْعُولِ وَهُوَ (مَغْرُورٌ) مَجْرَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ وَأَضَافَهُ إِلَى مَعْمُولِهِ الْمَضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ فِي قَوْلِهِ (نَفْسَهُ) حَيْثُ أَجْرَاهَا مَجْرَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ وَإِضَافَةَ إِلَى عَامِلِهِ (مَغْرُورٌ) لِأَنَّ الْمَعْمُولَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ.

#### الدراسة التطبيقية (سورة البقرة)

يَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَجْرُودِ عَمَلُ فِعْلِهِ إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَوَرَدَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي:

#### سورة البقرة:

1 ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾

(96)

اسْمُ الْفَاعِلِ فِي الْآيَةِ (جَاعِلٌ) نَصَبٌ قَوْلُهُ (خَلِيفَةً) فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ، وَعَمِلَ عَمَلُ فِعْلِهِ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى ذِي خَبْرٍ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْوَاقِعُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمِ إِنْ وَهُوَ الْبَاءُ وَيَكُونُ (جَاعِلٌ) هُوَ خَبْرُ إِنْ.

وَأَصْلُهَا إِنْني وَلَكِنْ حُذِفَتْ أَحَدُ النُّونَيْنِ اخْتِصَارًا، وَفِي إِعْمَالِ جَاعِلٍ فِي الْآيَةِ يَقُولُ الْعَكْبَرِيُّ:

(93) قائله مجهول.

(94) لم أعر على قائل له.

(95) التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، ج2، ص72.

(96) سورة البقرة، الآية 30

فاللام هنا أيضاً زائدة للتقوية و(ما) في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (مصدقاً) وعمل هنا لأنه وقع حالاً مؤكدة من ضمير الحق.

17 ﴿ وَمَا هُوَ بِمُرْجِحِهِمْ مِنْ أَعْدَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ (107)

ففي هذه الآية يمكن اعتبار (أَنْ يُعَمَّرَ) أن وما في حيزها في تأويل مصدر في محل رفع فاعل لاسم الفاعل مزرح. (108)

وعمل اسم الفاعل مزرح عمل فعله لأنه واقع خبراً لما فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً والضمير هو في محل رفع اسمها و(ما) هنا هي (الحجازية) (109) التي تعمل عمل ليس.

18 ﴿ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيَّنَّتْ يَدَايِهِ ﴾ (110)

الشاهد (مصدقاً لما) فتكون اللام زائدة للتقوية وما مفعول به لاسم الفاعل (مصدقاً). وعمل (مصدقاً) هنا لأنه وقع حالاً منصوبه من الهاء في (نزله).

قال أبو حيان في (مصدقاً):

(إنها منصوبة على الحال من الضمير المنصوب في نزله إن كان يعود على القرآن وإن عاد على جبريل فإما أن يكون حالاً من المجرور المحذوف لأن المعنى (فإن الله نزل جبريل بالقرآن مصدقاً) والثاني أن يكون حالاً من جبريل). (111)

19 ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (112)

واسم الفاعل فاعل في الآية لم يؤنث وإن كان صفة للمؤنث، لأنه رفع السببي وهو مذكر فصار نحو قولنا: جاءتني امرأة حسن أبوها.

14 ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ نَسْأَ فَاذْرَاةَ تُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ (102)

الشاهد (مخرج ما) فتكون (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل مخرج وعمل مخرج هنا عمل فعله لأنه وقع مسنداً للمبتدأ اسم الجلالة (الله). و(ما) هنا بمعنى الذي. (ويجوز أن تكون مصدرية ويكون المصدر بمعنى المفعول أي يخرج كتمكم، أي مكتومكم). (103)

ويرى أبو حيان أن (ما) موصولة هنا لذلك أتى باسم الفاعل لأنه يدل على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذي هو دال على التجدد والتكرار، ولا تكرر إذ لا تجدد فيه لأنها قصة واحدة معروفة). (104)

واسم الفاعل في الآية لم يُضَفْ وإن كان من حيث المعنى ماضياً، ولكنه عمل لأنه حكى ما كان مستقبلاً وقت التدارؤ كما ذكر بعضهم.

15 ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (105)

الشاهد (مصدق لما) فاللام في (لما) زائدة للتقوية وما اسم موصول في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (مصدق). أو تكون في محل جر باللام نعت لكتاب. وعمل اسم الفاعل لأنه وقع نعتاً وهو مرفوع لأن المنعوت هو فاعل (كتاب). وقرئ شاذاً (مصدقاً) بالنصب على الحال.

16 ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (106)

(107) سورة البقرة، الآية 96

(108) محي الدين السدرويش (1988م) إعراب القرآن، ج1، دار الإرشاد، حمص، سوريا، ص151.

(109) سميت بالحجازية لأنها لغة أهل الحجاز فتعمل عندهم عمل ليس، وهي نافية مهملة في لغة تميم وإعمالها شروط منها 1/ لا يتقدم خبرها على اسمها. 2/ أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

3/ أن لا تتراد بعد إن. 4/ أن لا ينتقص نفيها بالأ

(110) سورة البقرة، الآية 97

(111) أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ص489.

(112) سورة البقرة، الآية 101

(102) سورة البقرة، الآية 72.

(103) العكبري، البيان في إعراب القرآن، مرجع سابق، ص78.

(104) أبي حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ص424.

(105) سورة البقرة، الآية 89.

(106) سورة البقرة، الآية 91

وفي الآية إعمال آخر فتكون (قبلة) هي مفعول به أيضاً لاسم الفاعل تابع المعتمد على ذي خبر والباء في اسم الفاعل هي زائدة للتوكيد.

13/ ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ (116)

الشاهد في (آثم قلبه) فاعل مرفوع لاسم الفاعل آثم والهاء مضاف إليه. واسم الفاعل اعتمد هنا على ذي خبر وهو الضمير (الهاء) الواقع في محل نصب اسم إن آثم هو خبر إن مرفوع. وجوز البعض أن يكون آثم خيراً مقدماً وقلبه مبتدأ مؤخر، كذلك يجوز أن يكون آثم مبتدأ وقلبه فاعل سد مسد الخبر. قال أبو حيان: (وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين لأن اسم الفاعل لم يعتمد على نفي أو استفهام قال ابن عطية: ويجوز أن يكون قلبه بدل بعض من كل يعني أن يكون بدلاً من الضمير المرفوع المستكن في آثم). (117)

وقرأ قوم (قلبه) بالنصب ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عتبة والنصب يكون (آثم) هو فعل بفتح الهمزة والثاء و(قلبه) هو مفعول به ومنهم من قرأ بتشديد الثاء (آثم).

#### إعمال اسم المفعول:

1/ ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ (118)

إخراج نائب فاعل سد مسد الخبر، و(هم) ضمير متصل مضاف إليه. وقد يكون الضمير عائداً على الإخراج المفهوم من قوله (يخرجون) فهو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ خبره (محرم) وإخراج يصح بدلاً من الضمير في محرم.

2/ ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (119)

على المولود جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم واللام جارة في (له) والهاء ضمير متصل في محل جر والجار والمجرور نائب فاعل لاسم المفعول المولود.

#### الخاتمة:

الشاهد (مصدق لما) فاللام زائدة للتقوية وما مفعول به لاسم الفاعل (مصدق) وعمل هنا لأنه نعت ثانٍ لرسول لأن (من عند) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرسول كذلك.

10/ ﴿ وَمَا هُمْ بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (113)

الشاهد في (أحد) فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً مفعول به لاسم الفاعل (ضارين) فيكون الحرف زائداً هنا. وعمل اسم الفاعل لأنه معتمد على ذي خبر وهو الضمير اسم (ما) ويكون (ضارين) مجروراً لفظاً منصوباً محلاً خبر (ما).

وقرأ الأعمش بحذف النون من (ضارين) أي (ضاري) ويكون حذفها هنا من قبل التخفيف وإن كان اسم الفاعل في صلة الألف واللام - وربما كان حذفها لأجل الإضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور.

11/ ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ (114)

الشاهد في (إماماً) فهي مفعول به ثانٍ لاسم الفاعل جاعل الذي هو بمعنى مُصَيِّرٌ هنا فيتعدى إلى اثنين والمفعول الأول هو الكاف في (جاعلك) فهو مضاف إلى اسم الفاعل، واعتمد اسم الفاعل في الآية على ذي خبر وهو اسم إن الضمير الواقع في محل نصب ويكون جاعل هو خبر إن.

12/ ﴿ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قَلْبَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَةَ بَعْضٍ ﴾ (115)

الشاهد في (قبلتهم) فتكون قبلة هي مفعول به منصوب لاسم الفاعل والضمير المتصل هم مضاف إليه. واسم الفاعل (تابع) اعتمد على ذي خبر وهو الضمير المنفصل (أنت) الواقع اسماً لما ويكون (تابع) خيراً لما مجرور لفظاً منصوب محلاً.

(116) سورة البقرة، الآية 283

(117) أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، 373.

(118) سورة البقرة، الآية 85.

(119) سورة البقرة، الآية 233

(113) سورة البقرة، الآية 101

(114) سورة البقرة، الآية 124.

(115) سورة البقرة، الآية 145

8. الميداني، احمد بن محمد(د.ت) نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
9. عباس حسن(1964م) النحو الوافي، ط2، ج3، دار المعارف، مصر.
10. الغلاييني، مصطفى(1973م) جامع الدروس العربية، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، وعبد العزيز سيد الأهل، ط12، ج1، المكتبة العصرية، بيروت.
11. الحطيئة(1987م) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمات محمد أمين طه، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
12. الاسترابادي، رضي الدين محمد الحسن(د.ت) شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: اميل بديع يعقوب، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
13. جرير(1964م) ديوان جرير، دار صادر، بيروت.
14. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد(د.ت) فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا.
15. ابن خالويه، الحسين (1979م) ليس في كلام العرب، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة.
16. الصبان (د.ت) حاشية محمد بن علي الصبان، على شرح علي بن محمد الاشموني، لألفية ابن مالك، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ج2، دار الفكر، بيروت.
17. أبو الحسن علي بن أحمد الفارسي(1981م) التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، الرياض.
18. النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، المكتبة الثقافية، بيروت.
19. ابن هشام، أبو محمد عبد الله (1956م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب هداية السالك، تحقيق: محمد محي الدين، ط1، ج3، مطبعة السعادة، مصر.
20. ابن عصفور، علي بن مؤمن(1971م) المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوادي، عبد الله الجبودي، ط1، ج1، د.ن.
- بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لإعمال اسمي الفاعل والمفعول ودلالاتهما من خلال سورة البقرة قد انتهت الورقة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:
1. صيغة فاعل تدل على الحدوث والتجدد ولكن هناك قرائن تصرفها فتدل على الدوام مثل صفات الله تعالى، وقد تأتي هذه الصيغة والمراد منها مفعولاً، وتدخل عليها تاء التأنيث إلا في الصفات التي تناسب تكوين الأنثى مثل (طامث) و(حائض).
2. يمكن لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي أن يعمل عمل فعله، وكذلك يمكن له أن يعمل وإن لم يعتمد على شيء.
3. عمل اسم الفاعل عمل فعله في سورة البقرة في ثلاث عشرة آية، أما عمل اسم المفعول فكان في آيتين.

### المصادر والمراجع:

#### • القرآن الكريم.

1. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (د. ت) قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين، دن.
2. عبد الحميد مصطفى السيد(1898م) المغنى في علم الصرف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
3. ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين(1967م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب للطباعة والنشر.
4. الصيدواوي، يوسف(د.ت) الكفاف، ج2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
5. ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر(1986م) الأمالي النحوية، تحقيق: عدنان صالح مصطفى، ط1، دار الثقافة، قطر.
6. السنباطي والمرصفي(1988م) رسالتان في علم الصرف، تحقيق: أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
7. مصطفى أحمد النماس، الضياء في تصريف الأسماء، ط4، مطبعة السعادة.

21. البيت للحادة الذباني(1991م) ديوان الحادة الذباني، إملاء، عبد الله محمد العباس الزبيدي الأصمعي، تحقيق: ناصر الدين الأسد، ط3، دار صادر، بيروت.
22. إميل بديع يعقوب(1999م) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط2، ج2، شاهد رقم 1071، دار الكتب العلمية، بيروت.
23. خالد عبد الله الأزهرى، التصريح على التوضيح، على أفية ابن مالك، مطبعة حجازي، ج2، المكتبة التجارية، مصر.
24. ابن جني، أبي عثمان المازني البصري(د.ت) المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.
25. العباس بن مرداس(1991م) ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
26. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
27. الخضري، محمد الدمياطي الشافعي(1940م) حاشية الخضري، على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج2، دار الفكر، بيروت.
28. الصايغ، محمد بن الحسن(2004م) اللحة في شرح الملح، ط1، ج1، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، د.ن.
29. ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، لبنان، بيروت.
30. جمال عبد الله بن مالك(د.ت) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم احمد هريري، ج2، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
31. ابن مالك، التسهيل(2001م) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
32. العكبري، أبو البقاء (د.ت) البيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، القاهرة.
33. أبو حيان الأندلسي(2001م) تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار المكتبة العلمية، ط1، ج1، بيروت، لبنان.
34. محي الدين الدرويش(1988م) إعراب القرآن، ج1، دار الإرشاد، حمص، سوريا.